المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - الخميس ١٤ آب ٢٠٠٨ م - ١٣ شعبان ١٤٢٩ هـ

شرح البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري

باسيل: ملتزم خفض التعرفة وخصخصة الخلوي وفق القوانين

أعلن وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل التزامه تخفيض الاسعار وتعرفة التخابر، لافتا الى سيره في خصخصة قطاع الخلوي وفقا للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جدا، لأن الهدف الأساسي هو المواطن اللبناني».

عقد باسيل، أمس، مؤتمرا صحافيا تناول فيه برنامج الوزارة شارحا البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري، بحضور المدير العام للاستثمار والصيانة في الوزارة، الرئيس - المدير العام لهيئة «أوجيرو» عبد المنعم يوسف، المدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي أندراوس، المدير العام للبريد محمد زهير يوسف، رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) كمال شحاده، رئيس هيئة المالكين في قطاع الخلوي جيلبير نجار والعضوين في الهيئة كمال أبو فرحات وموسى خوري، وعضو مجلس إدارة «أوجيرو» آلان باسيل.

في سياق حديثه عن أول أهداف المؤتمر، قال باسيل إن «من واجبنا أن نطلع الرأي العام على ما ورد في البيان الوزاري، وعلى التزامنا ما ورد فيه، وعلى خطة العمل التي سنعتمدها. وقد اخذ هذا البيان ما يكفي من النقاش في فقرة الاتصالات، وكل عبارة واردة مدروسة بالشكل الكافي، واخذت وقتا من التفاوض والنقاش مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين وكذلك مع المديرين في الوزارة وانا استمعت الى كل آرائهم».

وأوضح أن «ثاني هذه الاهداف الاعلان عن إطلاق ورشة العمل في الوزارة بما يتناسب مع هذا البيان. وثالثها الرد على سؤال كريم وجهه اليّ في احدى الجلسات النيابية الوزير والنائب بهيج طبارة، وكنت غائبا فيها. وكنت راغبا في الرد على سؤاله المحق بعد انتهاء رئيس الحكومة من كلمته، غير ان الصخب الذي حدث عطّل الكلام امامنا».

وقال إن «الرؤية البعيدة المدى يجب ان نضع لها أسسها الصحيحة، وهناك قانون الاتصالات رقم 431 الذي نفذ جزء منه والجزء الآخر لم ينفذ، واستكمال تنفيذه هو المدماك الأول للانطلاق بهذه الورشة. ذلك لا يعني ان عدم استكمال تنفيذ القانون سيكبلنا، لكن استكمال تنفيذه يوفر علينا الكثير من الامور العالقة من جراء هذا الواقع. وهذا يتطلب ببساطة جملة تعيينات في شركة «إتصالات لبنان» (ليبان تلكوم)، نأمل مع مجلس الوزراء ان يكون لنا القدرة على السير بها. ولا بد من إرسال الاشارة الايجابية اللازمة الى الموظفين والعاملين في الوزارة وهيئة «أوجيرو» بأن هذا القانون كما هو ملحوظ فيه ليس على حسابهم وستكون حقوقهم محفوظة من خلال تطبيقه، ويجب الا يكون لديهم أي قلق في هذا الخصوص».

وعن خصخصة الخلوي، قال الوزير «سبق ان بدأت الدراسات في هذا الشأن، ونحن معنيون بدرس هذا الملف وإعادة النظر في الكثير من الامور الواردة فيه، إما للسير بها كما هي او لاجراء التعديلات اللازمة، وكنا واضحين في الاشارة الى التزامنا خصخصة قطاع الخليوي وغيره انما وفقا للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جدا، لأن هدفنا الاساسي هو المواطن اللبناني، ولا نريد أي خصخصة لا يكون المواطن المستفيد الاول منها، وكذلك القطاع الخاص اللبناني، لأنها عملية تهدف الى تحفيز اللبنانيين الى اخذ موقعهم الرائد في هذا المجال».

وتابع يقول «نحن نريد خصخصة تسير في الاتجاه الصحيح حتى لا نخسر موجودات الدولة التي هي نادرة ولا يمكن تعويضها حالما نخسرها، كل ذلك بهدف ان يستفيد الاقتصاد الوطني، واولا المواطن اللبناني. ولهذه العملية وقتها وظروفها، لذلك لا يجوز ان تبقى الشبكتان الخليويتان على الحال التي هما عليها. واي ورشة لتحسينهما ولزيادة طاقة الاستيعاب ولتوفير اكلاف كبيرة على كاهل المواطن اللبناني، لا تعني ابدا التخلي عن الخصخصة او تأجيلها». وفي مسألة خدمات الحزمة العريضة (Broadband)، قال باسيل «نحرص على ان نقوم مع الهيئة المنظمة للاتصالات بما يسمح لها القانون وبما يفرض علينا القانون، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوفر ونعيد إعطاء التراخيص بشكل دائم لا موقت، كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة والمتخوفة من عدم الثبات التشريعي».

وأردف أن «القانون 140 الصادر عام 1999 ينص على صون سرية التخابر، وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا من أي تنصت من دون وجود أي مبرر قضائي او امني لهذا التنصت».

وقال باسيل «سبق ان باشرنا درس مجموعة من المشاريع لن ادخل في تفاصيلها راهنا. وسيكون لنا مؤتمر صحافي في القريب العاجل لاعلان سياسة الوزارة في موضوع الاتصالات (Policy Paper) مقرونة بخطة عمل وبرنامج واضح.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"